بطالة الجامعيين في مصر
(التشخيص ـ العلاج)

محمد محمد عياد محمد

المقدمة:

أصبحت مشكلة بطالة المتعلمين – وخاصة خريجي الجامعات– فى مصر حاليا من أولى المشاكل الملحة لما لها من آثار خطيرة على النواحى الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والخلقية والنفسية التى تعوق ركب التنمية والتقدم فى المجتمع ، وبطالة الجامعيين قد تكون أشد خطراً من بطالة الفئات الأخرى لكونهم الفئة الأكثر وعياً والأعلى طموحاً ، ومما لا يدعو للتفاؤل أن هذه المشكلة قد تتفاقم بكل سلبياتها فى الأمد القصير وربما الطويل– مالم تتخذ الوسائل والإجراءات الكفيلة لمواجهتها – وذلك فى ضوء استمرار زيادة معدل النمو السكانى وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالى، وبدء العمل باتفاقية الجات، وتيارات الهجرة المرتدة من الدول العربية ،وتطبيق سياسة التحرر الاقتصادى وسياسة العرض والطلب وآليات السوق، والتوسع فى عمليات الخصخصة وما يترتب عليها من الاستغناء عن العمالة الزائدة والاعتماد على أقل عدد ممكن من العمالة المؤهلة تأهيلاً عالياً، وانطلاقا من ذلك سعى البحث الحالي إلى تسليط الضوء على مشكلة بطالة الجامعيين، من حيث تعريفها و حجمها، وعوامل انتشارها، والآثار الناجمة عنها وسبل التغلب عليها.

المحور الأول: مفهوم بطالة الجامعيين

تعد البطالة واحدة من المصطلحات الاجتماعية الاقتصادية المعقدة التي لا تزال تلقى الكثير من الخلاف في وجهات النظر عند محاولة تعريفها ، وإلى الدرجة التي يمكن معها القول أنه من الصعوبة تحديد تعريف جامع مانع لها، وقد يأتى الاختلاف بين مفكري هذا المجال في أمور كثيرة تتعلق أصلاً بتوجههم نحو مفاهيم أخرى مثل العمالة، والتشغيل، والتشغيل الكامل، والتشغيل الجزئي، ومدى التعطل، وأنواع التعطل، وأنواع البطالة، وغير ذلك من الآراء التي تدخل في صلب المشكلة، وعليه توجد عدة تعريفات متعددة تتناول مفهوم البطالة، وقبل التطرق إلى هذه التعريفات ينبغي معرفة أساسها اللغوي.

(١) تعريف البطالة لغة

أن اللفظ في اللغة، قد أتى من الفعل بطل وبطُل، وله معاني كثيرة، ومنها أنه يعني التعطل، وأنه يقال بطل الأجير(بالفتح) يبطل بطالة وبطالة/ أي تعطل، فهو بطال(معجم العرب، ٢٠٠٠، ٤٣٣).

وذكر في المعجم الوسيط أن كلمة البطالة هي من بطل الشيء بطلاً وبطولاً وبطلاناً ذهب ضياعاً ويقال بطل دم القتيل، وذهب دمه بطلاً: إذا قتل ولم يأخذ له ثأر أو دية، وبطالة إذا تعطل فهو بطال(مجمع اللغة،١٩٦٠، ٦٢)، وربط البعض بين مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه (الخريف، ٢٠٠٠: ١٠)، وعرفها القاموس الاقتصادي بأنها: توقف لا إرادي عن العمل لاستحالة وجوده(عطية، ١٩٨٥، ٢٦٥).

(٢) تعريف بطالة الجامعيين اصطلاحا

يعرفها البعض على أنها" الحالة التي يكون فيها الشخص قادرًا على العمل وراغبًا فيه , ولكن لا يجد العمل والأجر المناسبين **(الرماني،٢٠٠١ ،٢٠)** ،ويعرفها البعض الآخر بأنها" الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداماً كاملاً أو أمثلاً ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل، مما يؤدى إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع إلى درجة أقل مما كان يمكن الوصول إليه(نجا،٢٠٠٥، ٨)، ويعرفها الوزني و الرفاعي(٢٠٠٦، ١٦٢) على أنها التعطل(التوقف) الجبري أو الاختياري في بعض الأحيان– لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، على الرغم من قدرة القوة العاملة، ورغبتها في العمل والإنتاج.

بينما يعرفها آخرون بأنها: الفرق بين حجم العمل المعروض، وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمطلوبة عند مستوى معين من الأجور.(حلمي، ٢٠٠٨، ٥٣)، ويمكن تعريف البطالة بأنها" وجود قوة عمل راغبة وقادرة على العمل وتبحث عنه ولا تجد فرصة العمل.(الجزار، ٢٠٠٨، ٤٠٠)

وفي البلدان المتخلفة يتضح أن سوء التغذية والأمراض المزمنة تقعد الكثير من الناس عن العمل إما بصفة دائمة أو مؤقتة فهل نعتبرهم عاطلين؟، وهناك من رأى أنها الفجوة بين النشاط الاقتصادي والعمالة (صالح، ١٩٩٢، ٢٣)، أما منظمة العمل الدولية فتعرف العاطل عن العمل بأنه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه، ويبحث

عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى(اللجنة الإقتصادية لمنظمة العمل الدولية، ١٩٩٣، ١١).

والبطالة تعني ترك بعض الإمكانيات المتاحة للمجتمع دون استغلال، وهذا يعني إهدار للموارد، وتجدر الملاحظة إلى أن للبطالة أثراً سلبياً على عنصر الاستهلاك والصادرات والواردات وميزان المدفوعات، إضافة إلى الاضطرابات الأسرية التي تحدث بسبب البطالة، حيث تكثر الجريمة في أوساط الشباب العاطل عن العمل كالقتل والسرقة وغيرها ومن الممكن القول: أن البطالة تعمل على تقليل سنوات العمر الإنتاجي للفرد، حيث يهدر أكثر من نصف عمره تقريباً بين سنوات التعليم الجامعي والبحث عن العمل، مما يترتب عليه إضاعة الشاب لنصف عمره دون استثمار أمثل لوقته وجهده(عبد ربه، ١٩٨٨، ٩٩)، ومن هذا المنطلق، فإن البطالة تشمل مجموعات مختلفة من الأفراد، وهم:

١- الذين لا يعملون.
٢- الذين يعملون في مواسم معينة فقط (ولا يعملون في مواسم آخرى).
٣- الذين يعملون بشكل مؤقت (دون الارتباط بموسم معين).
٤- العاملون فعلاً، ولكنهم ذو إنتاجية منخفضة (البطالة المقنعة).

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف البطالة بين خريجى التعليم الجامعي بأنها: "**حالة التعطل الظاهر التى يعانى منها خريجو التعليم الجامعي القادرون على العمل والراغبون فيه والباحثون عنه ولكنهم لا يجدوه بالشكل الذى يتناسب مع تخصصهم ودرجة تعليمهم نتيجة الخلل بين مخرجات التعليم الجامعي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل من هذه المخرجات ، بمعنى أن عرض العمالة من خريجى التعليم الجامعي أكثر من الطلب عليها، وبطالة خريجى التعليم الجامعي قد تكون أشد خطرا من بطالة غيرهم غير المتعلمين أو الأقل تعليما، وذلك لأسباب منها**:(مجاهد، ٢٠٠١، ١٩٥)

١- أن خريجى التعليم الجامعي هم الفئة الأكثر وعيا والأعلى طموحا ، واستمرار تعطلهم يولد فى نفوسهم قدرا هائلا من الإحباط والسخط ويهيئهم للتمرد الصامت أو المعلن ويجعلهم هدفا سهلا لدعاة التطرف والإرهاب
٢- أن غير المتعلم قد يكون أقدر على حل مشكلة البطالة من المتعلم ، فغير المتعلم من السهل عليه أن يمارس أى عمل يناسب ظروفه ، على حين أن المتعلم

قد يترفع عن الاشتغال ببعض الأعمال اليدوية ويعز عليه أن تضيع سنوات الدراسة دون أن يجنى ثمرتها وكلما زاد مستوى التعليم كلما زادت المشكلة تعقيدا .

٣-أن تكلفة التعليم الجامعي هى الأعلى مقارنة بمستويات وأنواع التعليم الأخرى ، حيث أوضحت إحدى الدراسات أن التكاليف التى يتحملها المجتمع المصرى لطالب الجامعة الواحد – فرصة تعليمية فى الجامعة– تكافئ فى المتوسط تكلفة (١٠ ،٧ ،٥ ، ٣ ، ٣ ، ٤) فرص تعليمية من مراحل التعليم النظامى : الابتدائى ، والإعدادى ، والثانوى العام، والصناعى، والزراعى، والتجارى على الترتيب ، ومعنى ذلك أن معدل الفاقد فى حالة بطالة الجامعيين سيكون أعلى منه مقارنة ببطالة خريجى أنواع التعليم الأخرى .

٤-أن المتعلمين يمثلون النسبة العظمى من بين عدد المتعطلين عن العمل فى مصر.

المحورالثاني: حجم بطالة المتعلمين فى مصر

يعد حجم البطالة أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة البالغة في رسم السياسيات الاقتصادية، وتقييم فعاليتها، ولا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي لها، حيث تقوم الدول خاصة المتقدمة بحساب معدلات البطالة بصفة دورية ومنتظمة، كأن تكون شهرية أو فصلية أو سنوية، وذلك باتباع أسلوب العينات، وليس الإحصاء العام، نظراً لما يتطلبه ذلك من وقت طويل وتكاليف باهظة(عقون، ٢٠١٠، ٥)

وعادة ما يقاس معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية، كنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة بالمجتمع عند نقطة زمنية معينة، وذلك باستخدام الصيغة التالية: (الوزني، الرفاعي، ٢٠٠٦، ١٦٢)

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد المتعطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

ويختلف تطبيق القانون من دولة لآخرى لأسباب منها: سن دخول العمل، وفترة الانقطاع عن العمل، ويتم تقدير حجم البطالة في الدول المتقدمة بواسطة قياس الاستخدام غير الكامل للعمل، وفي الدول النامية يتم تقدير حجم البطالة، من خلال طريقة التقدير القياسي لفائض العمل،(محمود، ١٩٩٨، ٤٨)

ويعتبر الاقتصاد القومي في حالة تشغيل كامل (مرحلة العمالة الكاملة) عندما تصل نسبة العمالة إلى ٩٤% حتى ٩٥% من إجمالي قوة العمل، أي أن معدل البطالة

الطبيعي يتراوح بين نسبة ٥% وحتى نسبة ٦% من حجم قوة العمل الفعلية، ويدخل ضمن مفهوم العمالة الكاملة، أما عندما يتجاوز المعدل تلك النسبة فإن الاقتصاد يكون في حالة عمالة غير كاملة، ويكون الاقتصاد في حالة عمالة زائدة عندما يقترب المعدل من الصفر.

وفي مصر يقاس معدل البطالة وفق المعادلة التالية:(وزارة التخطيط،٢٠٠٦، ٨).

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد الأفراد المتعطلين من عمر 15 إلى أقل من 65 سنة}}{\text{عدد الأفراد (المتعطلين+العاملين) من عمر 15 إلى أقل من 65}} \times 100\%$$

ولقد بدأت ظاهرة بطالة المتعلمين تفرض نفسها على الاقتصاد المصرى مع بداية الثمانينيات عندما بدأ دور الدولة يتقلص تدريجيا فى تعيين الخريجين، حيث إن آخر دفعة تم تعينها بالكامل من خريجى الجامعات هى دفعة عام ١٩٨١م(مجاهد، ٢٠٠١، ١٩٧)، ومنذ ذلك التاريخ بدأت أعداد المتعطلين من خريجى التعليم العالى فى التزايد نتيجة التراكم السنوى لمن لم تتاح لهم فرصة عمل مناسبة ، أما عن حجم بطالة المتعلمين ونسبتها فى مصر فقد يكون من الصعب الجزم بها بشكل قاطع شأنها فى ذلك شأن أى ظاهرة أخرى من حيث الافتقاد إلى دقة البيانات وصعوبة الاتفاق بينها فى حالة الحصول عليها من مصادر مختلفة.

ولقد أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، زيادة معدل البطالة إلى ١٣,٢%، خلال الربع الأول من العام ٢٠١٣م(يناير– مارس) ، مقابل ١٣% خلال الربع السابق له، وأرجعها إلى أحداث ثورة ٢٥ يناير، وما ترتب عليها من تباطؤ في الأنشطة الاقتصادية بشكل عام خلال تلك الفترة، وأوضح الجهاز أن عدد المتعطلين ارتفع إلى ٣,٦مليون متعطل، بنسبة ١٣,٢% من قوة العمل، وبزيادة قدرها ٦٣ ألف متعطل بنسبة ١,٨ %عن الربع السابق، وبزيادة ١,٢ مليون متعطل عن نفس الربع من عام ٢٠١٠، كما أشار إلى أن نسبة البطالة في الحضر بلغت ١٥,٧%، ليصل معدل البطالة بين الذكور في الحضر ١٢,١%، مقابل ٧,٩% بين ذكور الريف، بينما بلغ معدل البطالة بين الإناث في الحضر ٢٧,٣%، مقابل ٢٣,١% بين إناث الريف، وأن عدد المشتغلين بلغ ٢٣,٦ مليون مشتغل، بانخفاض ١٨٦ ألف مشتغل، بنسبة ٠,٨% عن نفس الربع من عام ٢٠١٠، ليصل عدد الذكور لنحو ١٩ مليون مشتغل، مقابل ٦,٤ مليون مشتغلة.

وكشف تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء الرابع للعام المالي ٢٠١٣/٢٠١٢ عن ارتفاع نسبة البطالة بين

الفئة العمرية من ٢٠ إلـــي ٢٤ ســـنة إلـــى ٣٩% ، وأوضح التقرير أن هناك ٢٤% من جملة الفئة العمرية من ١٥ إلى ١٩ سنة في تعداد البطالة بينما بلغ تعداد البطالـــة نـــسبة ٩,٣% من تعداد الفئة العمرية ٣٠ إلى ٣٩ سنة ، وأشار التقرير إلى ارتفاع معـــدلات البطالة بين الفئات المتعلمة، حيث بلغت تعداد البطالة ٢١% من جملـــة المتعطلـــين مـــن الحاصلين على المؤهلات المتوسطة و٢١ % من جملة المتعطلين من حملـــة المـــؤهلات العليا بينما بلغت نسبة العاطلين من الأميـــين الذين لا يقرؤون ولا يكتبون ٦,٨ % وبلغت نسبة العاطلين من الذين يقرأ ويكتب ٦,٧% (الجهاز المركـــزي للتعبئـــة والإحـــصاء، ٢٠١٣)

وأيا كانت التقديرات الخاصة بأعـــداد فئة العاطلين من المتعلمـــين ، فـــإن الواقـــع الفعلى يشهد بتفاقم هذه المشكلة ، فينـــدر أن نجد أسرة مصرية لا تشكو من عطالة أحـــد أفرادها المتعلمين ، إن لم يكن أكثر ، ومـــن المثير للدهشة أن تنتشر البطالة على نطـــاق واسع بين خريجى التعليم العالى فى الوقـــت الذى تندر فيه الأيدى العاملة غير المتعلمـــة والتى يشتد عليها الطلـــب للقيـــام بالأعمـــال اليدوية والحرفية ، وخطورة بطالة المتعلمين لا تكمن فقط فى تزايد عدد المتعطلين مـــنهم عن العمل وما ينجم عن ذلك من إهدار فـــى العنصر البشرى، وإنما الأخطر من ذلك هو ما قد يترتب عليها من آثار سلبية فى مختلف النواحى ، كما سيتضح فيما بعد.

المحور الثالث: عوامل انتشار بطالة الجامعيين

تتعدد وتتنوع أسباب انتشار بطالة الجامعيين، ومنها:

أولاً: انفصال سياسة التعلـــيم عـــن خطـــط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

حيث لا توجد فـــى مـــصر سياســـة تعليمية واضحة المعالم تكفـــل المواءمـــة أو التقارب بين مخرجات التعلـــيم واحتياجـــات خطط التنمية وســـوق العمـــل مـــن القـــوى البشرية على المستويين الكمـــى والكيفـــى ، وهذه الإشكالية ذات شـــقين ، الأول منهمـــا يتمثل فى الافتقاد لقاعدة بيانات دقيقة توضح احتياجات خطط التنمية من الكوادر البشرية الجامعية سواء على المدى القريب أم البعيـــد فى مختلف التخصصات حتى تسترشد بهـــا الجامعات والمعاهد فـــى عمليـــات القبـــول والإعداد والتدريب ، أمـــا الـــشق الثـــانى : فيتمثل فى أن سياسة القبول بالتعليم العـــالى تعتمد بشكل أساسى على استيعاب الأعـــداد المتدفقة من الثانوية العامة ، كما لو كان ذلك نوعا من امتصاص الحمـــاس الجمـــاهيرى المتصاعد ومقابلة الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم العالى ، وفى ذلك تقـــول ناديـــة جمال الدين : "إن سياسة القبول بالجامعـــات

موجهة بقرار سياسى يستوجب استيعاب الحاصلين على الثانوية العامة لأسباب عديدة ، ونتيجة لضغط الظروف الاقتصادية ، حيث توضح مؤشرات القبول أن التوسع فى القبول إنما يتم فى الكليات الأقل تكلفة على حساب الكليات التى يشتد الطلب على خريجيها"(جمال الدين، ١٩٨٢، ١٩٠) يضاف لما سبق أنه ليست هناك خطة مستقبلية لتشغيل هؤلاء الخريجين والاستفادة بطاقاتهم .

٢- تدنى المستوى المهارى للخريجين وضعف قدراتهم على مواكبة متطلبات المهن العصرية

حيث أشار البنك الدولى فى أحد تقاريره عن التعليم فى إفريقيا إلى أربعة مثالب متداخلة تواجه إسهام التعليم العالى فى التنمية بهذه الدول وهى :(World Bank Report,1988.72)

- أن مخرجات التعليم العالى لم تعد مناسبة لظروف ومتطلبات التنمية .
- أن نوعية هذه المخرجات يبدو منها التدنى والتدهور .
- أن تكلفة المخرجات أو الخريجين عالية بدون مبرر .
- العائد أو المردود الاجتماعى قليل .

كما جاء فى تقرير صادر عن لجنة الانتاج الصناعى والقوى العاملة بمجلس الشورى "أن التعليم يقدم للسوق منتجا راكدا يشكل بطالة"(عبد الحليم ، ١٩٩٩، ٩١) وقد يكون ذلك راجعا لعوامل منها : التوسع الكمى غير العادى والذى يكون فى الغالب على حساب جودة التعليم ، وغنى عن البيان أن زيادة الكثافة الطلابية تلقى عبئا كبيرا على أماكن وقاعات الدروس ، وكذلك على التدريبات العملية ، كما تؤثر أيضا على ممارسة الأنشطة الطلابية وعلى التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، كما أن التباطؤ فى عمليات المسح الدقيق لهيكل المهن السائدة فى سوق العمل وتوصيفها وما يطرأ عليها من تغيير وتحديد المهام الواجب توافرها فى المنتج التعليمى جعل الجامعات ومعاهد التعليم العالى تعد طلابها بشكل لا يخضع لمعايير محددة ودقيقة فى هذا الجانب ، بالاضافة إلى أن هناك فجوة تكنولوجية بين قطاعات الإنتاج والجامعات ؛ فالأولى أسبق فى استخدام وتطبيق التكنولوجيا الحديثة ، وبمعنى أوضح أن الأجهزة والمعدات المستخدمة فى المصانع وغيرها من المؤسسات الإنتاجية أحدث مما يتدرب عليه الطلاب فى مؤسسات التعليم العالى ، ولذا يكتشف هؤلاء الطلاب بعد تخرجهم أن مهاراتهم الفنية لا ترقى لمستوى التعامل مع

هذه التكنولوجيا الحديثة ومتغيرات العصر ، وأن عليهم أن يطوروا مهاراتهم التخصصية بشكل أو بآخر ولذا فإن أصحاب الأعمال لا يثقون كثيرا فى مهارات وكفايات خريجى التعليم العالى وخاصة الجدد منهم.

٣- الخلل فى التوازن النوعى بين مخرجات التعليم العالى والحاجات الفعلية من العمالة الجامعية التى تتطلبها سوق العمل

فهناك بعض الأعمال والمهن تشكو من عجز فى العمالة اللازمة لها ، وأخرى تتسم بالفائض عن حاجتها الفعلية وفى مقابل ذلك هناك كليات تعانى من تضخم أعداد المقيدين والمتخرجين فيها على الرغم من ضآلة الطلب عليهم فى سوق العمل ،ولعل الإحصاءات الخاصة بأعداد المقيدين فى الكليات النظرية والعملية والمتخرجين فيها توضح هذا المعنى ،والتى يتضمنها الجدول (١).(المجلس الأعلى للجامعات، ٢٠١٣)

جدول (١)

أعداد المقبولين والمقيدين بالجامعات المصرية فى العام ٢٠١٢/٢٠١٣م والمتخرجين فيها عام ٢٠١١/٢٠١٢ حسب نوع الدراسة (نظرية – عملية)

الأعدادالبيان	مجموع الأعداد	الكليات النظرية		الكليات العملية	
		العدد	%	العدد	%
المقبولون عام ٢٠١٢/٢٠١٣م	٣٠٥١٧٧	٢٠٣٥٥٣	%٦٦,٧	١٠١٦٢٤	%٣٣,٣
المقيدون عام ٢٠١٢/٢٠١٣م	١١٠٢٨١٩	٧٦٣١٥٠	%٦٩,٢	٣٣٩٦٦٩	%٣٠,٨
المتخرجون عام ٢٠١١/٢٠١٢م	٢٧٦٢٦٧	١٩٨٩٩٥	%٧٢,٠٣	٧٧٢٧٢	%٢٧,٩٧

يتضح من الجدول (١) أن نسبة المتخرجين فى الكليات العملية (٢٧,٩٧%) يقابلها نسبة(٧٢,٠٣%) فى حالة الكليات النظرية ، على الرغم من أن معظم خريجى هذه الكليات غالبا ما يشكلون فائضا فى سوق العمل ، وقد يكون ذلك راجعا لعوامل منها :

- طبيعة الدراسة فى هذه الكليات النظرية وقدرتها الاستيعابية ؛ حيث يمكنها امتصاص العدد الأكبر من خريجى الثانوى العام بالقياس إلى القدرة الاستيعابية للكليات العملية وهذا يتوافق مع توجهات السياسة التعليمية التى تسعى إلى تلبية الطلب الاجتماعى على التعليم .
- صعوبة المواد المؤهلة للكليات العملية مثل الرياضيات والعلوم وحاجة الطالب إلى دروس خصوصية فيها ، بالإضافة إلى طبيعة الدراسة فى الكليات العملية

وما تستلزمه من مصروفات أكثر لشراء الأدوات والخامات ، بالإضافة إلى ضرورة انتظام الطالب فى التدريبات العملية ، كل ذلك يشجع بعض الطلاب على الالتحاق بالكليات النظرية.

- طالما أن البطالة أصبحت سمة مشتركة بين خريجى معظم الكليات(النظرية والعملية) وإذا كان من الضرورى الحصول على مؤهل جامعى، فأسهل الطرق وأرخصها لذلك هى الحصول على الثانوية العامة (الشعبة الأدبية) والالتحاق بإحدى الكليات النظرية دون النظر للنتيجة المترتبة على ذلك .

وقد قدم فولتون و وليامز Fulton & Williams طريقة جديدة اقترحا فيها أنه يمكن الحد من فائض خريجى الجامعات فى بعض التخصصات وندرتهم فى تخصصات أخرى عن طريق استثمار جدى أكبر فى مجالات الإرشاد والتوجيه المهنى بحيث يحصل الطلاب قبل التحاقهم بالجامعة على معلومات كافية وكاملة ليس فقط عن شروط القبول والمناهج ، ولكن عن احتمالات فرص العمل والاستخدام لعدة أعوام مقبلة ، ويمكن تعزيز ذلك عن طريق دراسات نظامية لبعض الوقت Part - Time وبرامج التعليم المستمر ، وتلك الاقتراحات قد تساعد الأفراد على التجاوب مع تغييرات سوق العمالة بصورة أكثر فعالية. (Fulton and Williams , 1980,83-103)

٤ – سياسة التوظيف الحكومى

حيث اتبعت الحكومة المصرية منذ عام ١٩٦٤ سياسة قوامها توظيف جميع الخريجين دون مراعاة للطاقة الاستيعابية الحقيقية لحاجة السوق إلى العمالة، وألزمت نفسها بتوظيف أية أعداد جديدة من العمالة فى القطاعات المختلفة دون مراعاة للقوانين الاقتصادية التى توضح كيفية تحديد نسب مشاركة عوامل الإنتاج فى أى عملية انتاجية أو قطاع إنتاجى، أى أن توظيف الخريجين تم فى ضوء اعتبارات سياسية وليس على أساس اقتصادى وتخطيطى ، وقد يكون ذلك راجعا لطبيعة القوانين الاشتراكية المطبقة فى ذلك الوقت ، فالحكومة هى التى كانت تمتلك كل شئ تقريبا من مصانع ومؤسسات ، وعليه فلابد أن تكون عملية توظيف الخريجين عن طريق الحكومة وفى المؤسسات الحكومية ، وقد ترتب على ذلك تضخم أعداد العاملين فى القطاعات الحكومية دون أن يقابله إنتاج حقيقى ، وكان من المتعذر الاستمرار فى هذه السياسة مما دفع الحكومة إلى إرجاء سرعة تعيين الخريجين فور تخرجهم ، ثم التخلى تدريجيا عن سياسة التوظيف الكامل منذ

الثمانينات ، وأصبحت قضية توظيف الخريجين معضلة كبرى أمام المسئولين ، ومن ثم كان التراكم السنوى لفائض الخريجين ممن لم تتاح لهم فرصة عمل مناسبة. (غنيمة، ١٩٩٦، ٧٩)

وعلى الرغم من أن سياسة ضمان تعيين الخريجين كانت تعطى الطلاب وأولياء أمورهم إحساسا بالأمان ، إلا أن سلبياتها كانت أكثر؛ فقد ساهمت فى تفاقم مشكلة البطالة المقنعة ، وتكدس الموظفين دون تحديد لاختصاص كل منهم، مما ينجم عنه ضياع المسئولية فيما بينهم ، وزيادة الأعباء المالية التى تتحملها الدولة ، وفى ذلك يقول أبوعامر– وزير التنمية الإدارية السابق : "أن من يحل مشكلة البطالة الصريحة بالبطالة المقنعة كمن يُلقى نفسه فى النهر اتقاءً للبرد"، كما أنها قد تكون سببا فى إضعاف روح التفوق والتنافس بين الطلاب على اعتبار أن الحصول على الشهادة الجامعية – بأى مجموع – يكفى للتعيين ، هذا بالإضافة إلى أن ظروف المجتمع الحالية لم تعد تسمح بالعودة لتطبيق هذه السياسة .

٥– التحولات الاقتصادية وتطبيق سياسة الخصخصة

فى ضوء الأوضاع السابقة وتحول عمليات الإنتاج من عمليات تعتمد على كثافة العمالة إلى عمليات تعتمد على كثافة المعرفة وحسن توظيفها ، كان لابد من إعادة النظر فى السياسات الاقتصادية المطبقة ، والبحث عن سياسات جديدة تساير التحولات الاقتصادية التى يشهدها المجتمع وتحاول إصلاح أوجه الخلل القائمة بعد تفشيها داخل الاقتصاد القومى وانتقالها من قطاع إلى آخر ، لذا لجأت الدولة إلى تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى والتى تعتمد على الخصخصة كأحد محاورها الرئيسة ، وهى تعنى " نقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادى إما جزئيا أو كليا من القطاع العام إلى القطاع الخاص".(حلمى، ١٩٩٧، ١٠)

وكان من الضرورى الاستغناء عن نسبة من العمالة فى ظل عملية الخصخصة، وهؤلاء بدورهم يعودون ليزاحموا شباب الخريجين فى البحث عن فرص عمل بديلة ، هذا بالإضافة إلى أن القطاع الخاص يُوظف أدنى عدد ممكن من العمالة يمكنه من مزاولة نشاطا معينا بمهارات عالية ، بهدف تقليل النفقات وتعظيم الأرباح ، وهذا يعنى تزايد الاتجاه نحو تخفيض فرص العمل أمام الباحثين عنها.

وعلى المستوى الدولى فإن هناك مجموعة من التحولات الكبرى ؛ مثل سيطرة مفاهيم وآليات السوق على النشاط الدولى دون اعتبار للقيم الاجتماعية والأخلاقية ، وظهور

التكتلات الاقتصادية والشركات العملاقة عابرة القارات وسيطرتها على مقدرات الأمور ، وتحرير التجارة العالمية ، وفتح الأسواق المحلية وإغراقها بمنتجات الدول الكبرى ، وفى ظل هذه الأوضاع قد تنخفض القدرة التنافسية للمنتج المحلى نظرا للفارق فى عناصر الجودة والسعر ، وهذا ما نلاحظه فى رواج الصناعات الصينية – على سبيل المثال – فى السوق المصرية سواء أكان ذلك فى الملابس الجاهزة أم فى لعب الأطفال أم فى الأجهزة الالكترونية وغيرها ، مما قد يضطر بعض الوطنيين من أصحاب هذه الصناعات إلى تجميد نشاطهم والنتيجة النهائية تقلص فرص العمل ، مما يفرض على الدول النامية تحديات أكبر لخلق نمو مضطرد فى عوامل التنافس .

٥ – تقلص فرص العمل بالسوق العربية وتيارات الهجرة المرتدة

حيث تقلصت فرص العمل بالسوق العربية بعد أن أوشكت دول الخليج العربى على الانتهاء من مشاريع البنية الأساسية ، وبعد أن توسعت فى التعليم وتخريج أعداداً لا بأس بها لتحل محل العمالة الأجنبية وخصوصا فى الوظائف الإشرافية والإدارية ، وبعد قيام حرب العراق مع الكويت وفرض الحصارعلى العراق(مجاهد، ٢٠٠١، ١٩٤)، مما اضطر أعداداً كبيرة من العمالة المصرية إلى العودة لأرض الوطن ، وهؤلاء العائدين على نوعين ، الأول: كانوا من العاملين فى الحكومة ويرغبون فى العودة إلى وظائفهم السابقة التى شُغلت بغيرهم ولم تعد فى حاجة إليهم مما زاد من حجم البطالة المقنعة، والثانى : لم تكن لهم وظائف قبل سفرهم وهم الآن يبحثون عن وظائف ، وهم بذلك يزاحمون الخريجين الجدد فى طابور الباحثين عن عمل ، خاصة بعد أن أصبح لهم رصيد بنكى يجعل بعضهم يأنف من العمل اليدوى ، بالإضافة إلى أن سوق العمل العربية لم تعد تستوعب أعدادا جديدة من العمالة المصرية إلا فى أضيق نطاق ومن ذوى الخبرة الطويلة والمهارات العالية وهذا لا يتوفر فى حديثى التخرج .

٦ – التوسع فى تطبيق التكنولوجيا الحديثة

حيث إن التوسع فى تطبيق التكنولوجيا الحديثة مع تنامى ثورة المعلومات وثورة الاتصالات ساعد على اختزال العامل البشرى التقليدى ، وبعد أن كان العمل يؤدى بمجموعة من العاملين أصبح نفس العمل يؤديه شخص واحد يجيد التعامل مع الآلة التى تقوم بكل شئ تقريبا " وأصبحنا نعيش مرحلة تاريخية فى تطور منظومات الإنتاج تقابل – بصورة معاكسة – هذه الحالة التاريخية للتوظيف الواسع الذى قامت به الرأسمالية فى ظل نمو

وازدهار الصناعات التحويلية خلال القرنين الماضيين ، حيث حشدت أعدادا هائلة من البشر من مستويات مهنية مختلفة للعمل فى المصانع وإدارة عجلات الإنتاج ، هذا الدخول الهائل لسوق العمل الذى شهدته البشرية من قبل نشاهد اليوم خروجا هائلا يقابله"(نوفل، ١٩٩٩، ٢٦٦) وفى الولايات المتحدة الأمريكية تم القضاء على (١,٨ مليون) وظيفة فى الفترة ما بين١٩٨١ – ١٩٩١م وكان فقدان هذه الوظائف وتراجع المهن ليس فقط بالنسبة لفئة العمال، ولكنه امتد على نطاق واسع ليشمل الإدارة الوسطى"(زكي، ١٩٩٨، ٢٣) ولما كانت التكنولوجيا تمثل واحدا من أهم تحديات هذا العصر ، فإن نقلها وإنتاجها والتعامل معها بنجاح يتطلب مستوى عالٍ من الكفاءة البشرية ومهارات تكنولوجية متطورة، وهذا ما لا يتوافر فى غالبية مخرجات التعليم العالى بشكلها الحالى ومن ثم يلفظها سوق العمل.

٧ – بطء النمو الاقتصادى وضعف قدرته على مواجهة التدفق فى القوى العاملة

يتفق البحث الحالى مع الآراء التى تتعامل مع مشكلة البطالة على أنها نقص فى فرص العمل الحقيقية قبل أن تكون تعبيرا عن فائض فى العمالة المؤهلة ، ويدعم تركى هذا الرأى حينما تناول " بطالة المتعلمين على أنها مؤشر لفساد الاختيارات الاقتصادية للدولة ، ولتوقف النمو الاقتصادى الوطنى وعجزه عن إتاحة فرص عمل جديدة تستوعب طاقات شبابنا ، ولا يمكن أن يكون التوسع فى إتاحة فرص التعليم أمام الشباب سببا من قريب أو بعيد لهذه المشكلة "(حاتم، ٢٠٠٢، ٦٥) ويضيف عبد ربه " إن المشكلة فى مصر لا تتمثل فى تكاثر الإنسان المصرى فى حد ذاته أو فى تناسله من الناحية البيولوجية ، ولا هى فى الإمكانات والموارد الطبيعية المتاحة ولكن المشكلة الأساسية تتمثل فى ضعف استخدام وتوظيف ما تملكه مصر من ثروات بكر طبيعية وبشرية لتصل إلى المستوى الأمثل من الاستخدام من خلال إدارة فعالة للاقتصاد المصرى تستطيع ترشيد الموارد الطبيعية وتحويلها من خلال الثروة البشرية إلى عمل وإنتاج ، وفتح فرص عمل للبطالة المصرية من الشباب المتعلم وغير المتعلم(زكى، ٢٠٠٨، ٤٨٧) ويحضرنا فى ذلك النموذج الصينى ، وكيف تغلب على مشكلة البطالة لهذا الكم الهائل من البشر ، حيث يصل عدد سكانها إلى خمس سكان العالم (١,٣مليار نسمة) تقريبا ، ثم الانطلاقة المفاجئة فى عمليات التصنيع والتصدير على المستوى العالمى.

وقد يرجع هذا البطء الاقتصادى وتقلص القطاع الإنتاجى لأسباب منها ؛ كثرة الحروب التى خاضتها مصر وما ترتب على ذلك من استنزاف الاحتياطات النقدية ، وضعف القدرة على تكوين المدخرات ، وعمليات التراكم مع استفحال مشكلة الديون الخارجية ، ونمو القطاعات الخدمية على حساب القطاعات الإنتاجية وتكدس الموظفين وزيادة نسبتهم عن الحاجة الفعلية للعمل ، والفشل فى وضع الشخص المناسب فى المكان المناسب ، والإنفاق المبالغ فيه على الجوانب الترفيهية وغير الاستثمارية ، وسوء الإدارة ، وغياب نظام فعال يربط الحوافز بالانتاج ، وفى دراسة أعدتها الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية ، "أوضحت أن العديد من الدول العربية سوف تعانى من زيادة معدل البطالة بها مع بدء العمل باتفاقية الجات نتيجة تدنى معدل نمو الانتاج العربى على مستوى العالم ، حيث تصل نسبة الانتاج الزراعى (١,٥%) والصناعى (٠,٥%) من الانتاج العالمى "(حلمي، ١٩٩٧، ١٥).

وإذا كان البعض ينادى بالفصل بين الحصول على الشهادة العلمية – التى هى حق من حقوق المواطن– وبين الحصول على الوظيفة ، وأن على المواطن أن يبحث عن وظيفته فى سوق العمل متسلحا بشهادته ومهاراته، فإن ذلك لن يتحقق إلا فى بيئة نامية اقتصاديا ومشجعة على النمو الاقتصادى – وما أكثر العوامل المؤهلة لذلك فى مصر من شواطئ ممتدة ، ونيل عذب ، وتربة خصبة، وموقع استراتيجى ، ومناخ معتدل ، وثروات طبيعية كثيرة– ، كما يستلزم أيضا تهيئة المناخ الإدارى" وتغيير المفاهيم نحو العمل والغاية منه وتغيير العلاقة مع المواطن إلى علاقة خدمة بدلا من علاقة المنحة ، وبحيث يصبح جهاز الخدمة المدنية جهاز خدمة حقيقية وظيفته تقديم الخدمة وتهيئة المناخ لعطاء الفرد وإبداعه ، وليس جهاز وصاية أو عطايا.

٨– سيادة بعض القيم الاجتماعية التى تفضل العمل الحكومى على العمل فى القطاع الخاص والعمل الحر، والعمل المكتبى على العمل اليدوى

فمن الملاحظ أن هناك عودة للتهافت على العمل الحكومى فى الآونة الأخيرة ، وقد يكون ذلك راجعا للمكانة الاجتماعية ، وتحقيق عنصر الأمان المتمثل فى الدخل الثابت – على الرغم من ضعف المرتبات الحكومية – والمعاش المستقر، وتجنب تحكم صاحب العمل فى حالة القطاع الخاص، وضعف ثقافة العمل الحر ، وهذا يجعل الكثير من الجامعيين لا يعتبرون العمل فى القطاع الخاص أمرا

واردا ، وإذا ما فعلوا ذلك فلمدة مؤقتة حتى يأتى العمل الحكومى ، وحتى البعض منهم ممن نجح فى ممارسة العمل الحر، وأصبح صاحب عمل خاص به ، فإن هذا لا يمنع من الجمع بين هذا العمل والوظيفة الحكومية.

والصورة السابقة قد تنطبق هى الأخرى على العمل المكتبى فى مواجهة العمل اليدوى ، وهذه النظرة الأفلاطونية توارثتها الأجيال وتذكر كتب التراث أن حكيما من قدماء المصريين أوصى ابنه قائلا له ؛ لا تكن زارعا أو صانعا وكن موظفا تصبح قريبا من الحكومة مُجاب المطلب ، وقد دعمت السياسة التعليمية هذه الاتجاهات حينما جعلت التعليم الفنى للطلاب الأقل تفوقا والتعليم الأكاديمى للطلاب المتفوقين ، ومن ثم ارتبط التعليم العالى فى مصر بالوجاهة الاجتماعية والتطلع إلى مستويات وأساليب الحياة الغربية ، وقل ارتباطه بالعمل المنتج وفى ذلك يقول حامد عمار: " إن واقع التعليم مازال ينمى المعارف والمهارات الانتاجية بمتوالية حسابية ، بينما ينمى التطلعات والتوجهات الاستهلاكية للسلع والخدمات بمتوالية هندسية"(عمار، ١٩٩٣، ١٧٣) وهذا يتنافى مع المفهوم الاستثمارى للتعليم ، ويلزم لذلك تغيير مفاهيم الأفراد نحو التعليم والعمل ، وربط التعليم بالعمل المنتج ودعم ثقافة العمل الحر.

المحور الرابع: الآثار الناجمة عن البطالة

البطالة يمكن وصفها بأنها داء يسري في عروق ودماء اقتصاديات العالم فإن أصاب أي اقتصاد في العالم بنسب مرتفعة تتجاوز ٥% من مجمل القوى البشرية العاملة في أي مجتمع فإنه يمكن القول بأن مراحل وعوارض التراجع قد بدأت بالظهور على جسم الاقتصاد وبتزايد تلك النسبة إلى معدلات أو مستويات أعلى سيخلف أثارا سيئة على صحة الاقتصاد لذلك البلد .

الأمر الذي يتطلب من الساسة والمفكرين الاقتصاديين الوقوف عند تلك الظواهر من أجل دراستها وتحليل أسبابها لكي يتم اختيار العلاج، ويمكن القول دائما أن الوقاية أفضل من العلاج وأنها أكثر اقتصادية من العلاج بحد ذاته، الأمر الذي يدفع الجميع من له علاقة مباشرة أو غير مباشرة إلى اليقظة والانتباه إلى أي خلل أو انحراف في مسيرة التنمية الاقتصادية، فسلامة الوضع الاقتصادي هو انعكاس طبيعي لسلامة بقية القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى أي بعبارة أخرى إن سلامة الوضع الاقتصادي يعكس مدى التكامل والتناغم الحاصل ما بين المكونات الأساسية لأي مجتمع على وجه

البسيطة مثل المكون الاجتماعي والمكون السياسي والمكون الاقتصادي.

الأثار الاقتصادية للبطالة

ذكر البرفسور لودفينغ فوس أنه يجب أن تكون الحكومة راعية ليس للناس أنفسهم ولكن للأحوال التي تسمح للأشخاص والمنتجين والتجار والعمال ورجال الأعمال والمدخرين والمستهلكين من متابعة ما يصبون إليه من أهداف بسلام، فإذا ما فعلت الحكومة ذلك وليس أكثر من ذلك فسوف يصبح الناس قادرين على العناية بأنفسهم أفضل كثيراً مما يمكن للحكومة أن تفعل(نافع، ٢٠٠٧)، وللبطالة تأثيرات اقتصادية واجتماعية عديدة حيث تؤدي البطالة إلى الظواهر التالية: (المطوع،٢٠٠٦، ٣٣؛عقون، ٢٠١٠، ١٤)

- البطالة تؤدّي إلى افتقاد الأمن الاقتصادي حيث يفقد العامل دخله وربّما الوحيد، ممّا يعرضّه لآلام الفقر والحرمان هو وأسرته.
- تسبب البطالة معاناة اجتماعيّة وعائليّة ونفسيّة بسبب الحرمان وتدني مستويات الدخل.
- تدفع البطالة الأفراد إلى تعاطي الخمور والمخدّرات وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب الداخلي.
- تدفع البطالة الأفراد إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرّف.
- تؤدّي البطالة إلى إهدار في قيمة العمل البشري وخسارة البلد للناتج الوطني.
- تؤدّي البطالة إلى زيادة العجز في الموازنة العامّة بسبب مدفوعات الحكومة للعاطلين (صندوق دعم البطالة).
- تؤدّي البطالة إلى خفض في مستويات الأجور الحقيقيّة.
- تؤدي البطالة إلى انخفاض في إجمالي التكوين الرأسمالي والناتج المحلي، وهذا ما يؤدي بمرور الزمن إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- تؤدّي البطالة إلى شلّ الحياة في بعض القطّاعات الإنتاجية بسبب لجوء العمّال أحياناً إلى الإضرابات والمظاهرات.
- تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات العلمية وشريحة واسعة من المتعلمين إلى الهجرة الخارجية بحثا عن مصادر دخل جديدة لتحسين قدرتهم المعيشية ولتلبية طموحاتهم الشخصية التي يتعذر تحقيقها في

مجتمعاتهم التي تعج بأعداد العاطلين عن العمل، حيث ساعدت البطالة على جعل الهجرة والسفر إلى الخارج حلما يراود أذهان الكثير من الشباب وتقول الإحصائيات انه خلال الـ١٥ سنة الماضية تزايد عدد من يعبرون الحدود سعيا وراء حياة أفضل بشكل مستمر ونحن في أوائل القرن الحادي والعشرين هناك فرد واحد من كل خمسة وثلاثين شخصا حول العالم يعيش كمهاجر، أي أننا إذا جمعنا كل المهاجرين في مكان واحد فإنهم سيكونون دولة هي الخامسة على مستوى العالم من حيث تعداد السكان، كما يقدر الخبراء أن ما تجنيه الولايات المتحدة من جراء هجرة الأدمغة إليها بنصف ما تقدمه من قروض ومساعدات للدول النامية، أما كندا فان العائد الذي تجنيه يعادل ثلاثة أضعاف ما تقدمه من مساعدات للعالم الثالث

- كما يمكن حصر الآثارالاقتصادية للبطالة في النقاط التالية:(خلف، ٢٠٠٧، ٣٣٥)
- ارتفاع عبء الإعالة بارتفاع معدل البطالة، وذلك بسبب انخفاض المنتجين، وارتفاع المستهلكين ومن ضمنهم العاطلين عن العمل، الأمر الذي يخفض مستويات المعيشة ويؤدي الي انخفاض الادخار والاستثمار، وبالتالي انخفاض الانتاج، والدخل القومي.
- تثير البطالة العديد من المشكلات التي ترتبط بها، وتنجم عنها، ومنها التأثير على الأجور بالانخفاض، وبالتالي تدني مستوى المعيشة بسبب انخفاض الأجور
- تؤدي البطالة إلى تآكل قيمة رأس المال البشرية، فالخبرات والمهارات العلمية والمتراكمة والتي يكتسبها الانسان خلال عمله تعتبر في جد ذاتها أصلا قيماً، ذات قيمة إنتاجية عالية، إلا أن تعطيل الانسان وتوقفه عن العمل، ولفترات طويلة لا يؤدى إلى وقف عملية اكتساب هذه الخبرات وتراكمها فحسب، بل إلى تآكلها وإصابتها بالاضمحلال، وحتى لو عاد إلى العمل لاحقاً، فإنه سيصبح أقل انتاجية وعطاء.

- تمثل البطالة موارد إنتاجية غير مستغلة استغلالاً كاملاً الذي يعني هدر للموارد الانتاجية في المجتمع.
- انخفاض حجم إيرادات الدولة ، من جراء انخفاض حجم الضرائب على الدخول الناجم عن البطالة، وضعف القوة الشرائية تدريجياً في السوق الداخلي، وزيادة حجم الفقر.

وعليه يلزم النظر في السياسات الاقتصادية السليمة التي يجب تبنيها ليتمكن المجتمع من الاستمرار في طريقه نحو التطور والتقدم وتحقيق معدلات نمو اقتصادية تضفي على سياسة التنمية المزيد من فرص تحولها من سياسة تنموية بحتة إلى تحقيق عامل الاستدامة .

فلا يمكن ترك الأمر إلى القطاع الخاص باتخاذ عنصر المبادرة وحيدا دون ضوابط وقوانين تحد من طموحاته وتهذبها باتجاه السياسة التنموية المنشودة كما لا يمكن إطلاق يد القطاع العام هكذا دون وجود عامل المنافسة من قبل القطاع الخاص والرقابة النوعية لكي يتمكن القطاع العام من مواصلة التطور والاندفاع نحو الأمام تحت مظلة التطور وتحسين الجودة الإنتاجية. فإذن إن إتباع سياسات اقتصادية سليمة ستمكن الاقتصاد من تدعيم فرص نموه وثباته حتى في حالة وقوع الأزمات (الغريب، ٢٠٠٥).

الآثار الاجتماعية للبطالة

تعتبر البطالة من الأمراض الاجتماعية التي يواجهها المجتمع لما يترتب على تلك الظاهرة من آثار اجتماعية سيئة، تتمثل في أمراض وشرور اجتماعية ومشاكل عائلية قد تؤدي إلى تفكك المجتمع الذي تنشر فيه وتستفحل ويؤدي إلى انقسام هذا المجتمع وتشوه القيم الأخلاقية والاجتماع(نافع، ٢٠٠٧، ٤٥).

حيث تمثل البطالة إن قدر لها الانتشار بشكل واسع بين صفوف الفئات العمرية القادرة على العطاء والتي تملك مخزونا من الطاقة الإنتاجية خطرا حقيقيا على صحة المجتمع الأمر الذي يعيق أي مجتمع متخلف إلى أن ينموا ويرتقي إلى مصاف المجتمعات المتقدمة فنيا وعلميا واقتصاديا وكما أن لهذا الداء أثارا تدميرية نفسية على صحة المجتمع وعافيته وبكل قطاعاته المتنوعة حيث تفيد الإحصاءات العلمية أن للبطالة آثارها السيئة على الصحة النفسية والجسدية وأن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل تعتريهم جملة من الخصائص النفسية التي نتوقف عند البعض منها: (المطوع، ٢٠٠٦، ٣٣).

١. يفتقد العاطلون عن العمل إلى تقدير الذات ويشعرون بالفشل.

٢. يستشري الإحساس بانخفاض قيمتهم وأهميتهم الاجتماعية وأنهم أقل من اقرأنهم الذين يزاولون أعمالا وأنشطة إنتاجية.

٣. وقد وجد أن نسبة منهم يسيطر عليها الملل وأن يقظتهم العقلية والجسمية منخفضة .

٤. أن البطالة تعيق عملية النمو النفسي بالنسبة للشباب الذين ما زالوا في مرحلة النمو والنضوج العقلي.

٥. أن البطالة تولد عند الفرد شعورا بالنقص، بالإضافة إلى أنه يورث الأمراض الاجتماعية الخطيرة كالرذيلة والسرقة والنصب والاحتيال.

٦. كما وأن الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ وقلة تقدير المجتمع له فتنشأ لديه العدوانية والإحباط وكما ان البطالة تحرم المجتمع من الاستفادة من طاقة أبنائه حيث أن الأسر التي يفقد فيها الزوج وظيفته فإن التأثير يمتد بدوره إلى الزوجات وبقية أفراد الأسرة سلبا مما ينعكس بدوره على العلاقة الأسرية ومعاملة الأبناء داخل أهم مكون من مكونات المجتمع العام

وتشير الأبحاث والدراسات التي أنجزت في هذا الشأن ومنها دراسة أعدها المركز الوطني للدراسات الاجتماعية والجنائية في جمهورية مصر العربية، حيث أكد على نتائج خطيرة فيما يتعلق بخصوص تفشي ظواهر اجتماعية سلبية بشكل عام بين قطاعات كبيرة ومختلفة من أبناء المجتمع المصري وهو تأخر سن الزواج حيث كشف تقريرأصدره الجهاز المركزي للتعبئة العامة في جمهورية مصر وبحوث الإحصاء حول الحالة الاجتماعية عن أن عدد عقود الزواج خلال عام ٢٠٠٤ قد انخفض إلى ٤٩١ ألف عقد مقابل ٥١١ ألف عام ٢٠٠٣ وذلك بالرغم من تزايد عدد السكان وتشير الدراسات كذلك إلى أن متوسط عدد الفتيات والشباب في سن الزواج من ٢٠ إلى ٣٠ سنة في مصر لهو أكبر من حيث النسبة مقارنة بعدد الشباب في نفس السن في المجتمعات الأوروبية والنتيجة هي ارتفاع متوسط سن الزواج وإدراك الشباب بأنه ليس لديه أمل في الزواج فنشأت مأساة أخرى وهي وجود حاجة قائمة لم يتم إشباعها فكان البحث عن وسائل أخرى للتفريغ والإشباع فكان انتشار(الزواج العرفي) كمخدر وكمخرج ذاتي التكوين (كرد فعل عكسي) لعدم القدرة على الزواج الشرعي وكغطاء للعلاقات المحرمة البعيدة عن القيم والأخلاق(البكر، ٢٠٠٧، ٥٨).

إن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف وإنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأ أو محظوراً في نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها.

أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس. لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة، وبخاصة جرائم الاعتداء على الأملاك (السرقة، وسرقة السيارات)، التي يصعب في الغالب السيطرة عليها من قبل المؤسسات المعنية بالضبط الإداري (الأجهزة الأمنية).

تؤدي حالة البطالة لدى الأفراد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. فمثلاً يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم. إضافة إلى أن العاطلين عن العمل يتعرضون للضغوط النفسية أكثر من غيرهم بسبب معاناتهم من الضائقة المالية، التي تنتج من جراء البطالة.والعمل يدعم ويعزز الوظائف التالية: البكر، ٢٠٠٧، ٨٦).

١. تنظيم وجدولة الوقت.
٢. اللقاء والاتصال الاجتماعي.
٣. المشاركة في تحقيق أهداف أو مقاصد عامة.
٤. تحقيق الذات – المكانة والهوية.
٥. أداء وممارسة أنشطة معتادة.

لذا فإنه في حالة البطالة والتعطل يفتقد الفرد هذه الوظائف على اعتبار أنه ليس هناك ما يدفعه أو يتطلب منه القيام بها، الأمر الذي يؤدي به إلى الشعور بعدم الانتماء والعزلة مما يحد من توافقه وتفاعله مع المجتمع. كما

ثبت أن العاطلين عن العمل ممن تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل ثم لم يتمكنوا من ذلك يغلب عليهم الاتصاف بحالة من الملل والوحدة والشعور بالغضب نحو المجتمع إضافة إلى الشعور بحالة من البؤس والعجز. علماً أن بعض الدراسات أكدت ازدياد وجود حالة الشعور بعدم الرضا عن الحياة لدى العاطلين عن العمل أكثر مما هي عليه لدى العاملين بدوام كامل (دربك، ٢٠١١، ٦٧).

فمن أخطر الآثار المترتبة على البطالة هو ضعف الاستقرار الاجتماعي للمجتمع، وشعور الشباب بالتهميش والإقصاء عن الحياة العامة، واهتزاز العديد من القيم المتعلقة بأهمية التعليم والجدية والانتماء، وتدهور مستويات المعيشة، وانتشار سلوكيات اجتماعية سلبية تحدث خللاً في البناء المجتمعي، وتدهور واهتزاز القيم في المجتمع، وارتفاع معدلات الجريمة والعنف وزيادة الفقر والشعور بعدم الانتماء، والتفكك الأسري، والهجرة، ولذا تعد مشكلة البطالة في المجتمع مشكلة قومية بالدرجة الأولى.(فرج، ٢٠٠٨، ١٣٤)

لذا تحدث حالة البطالة خللاً في عملية التكيف النفسي – الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يؤصل الشعور الدائم بالفشل والإخفاق مما يدفع إلى العزلة وعدم الانتماء وبهذا يصبح الفرد عرضة للإصابة بحالة الاكتئاب التي تؤدي بالفرد إلى اللجوء لتعاطي المخدرات وسيلة للخروج أو الهروب من معاناة الواقع ومواجهته علماً أن الاكتئاب يعد من أهم العوامل النفسية الدافعة إلى الإدمان وذلك لما يلازم حالة الاكتئاب النفسي من توتر وإحساس بالعجز عن مواجهة الضغوط الخارجية(عزت، ٢٠١٠، ٦٥).

الآثار السياسية للبطالة

إن الوضع السياسي والأمني يلعب أيضا دورا كبيرا في تغيير معدلات البطالة بشكل عام حيث نشهد أن الدول التي يكون فيها النظام السياسي نظاما مستقرا يتمتع بنوع من الأمن والهدوء لا تحكمه أمزجة فردية أو أحزاب أحادية المنهج والتكوين ويتمتع بقدر معقول من التعددية الحزبية التي تمارس دور الرقيب على مجمل السياسات المحلية والقرارات التي تخص أمن وسلامة واقتصاد المجتمع ككل. سنجد حتما أن معدلات البطالة تشهد انخفاضات وانحدارات ملحوظة بل على العكس فإننا قد نلحظ نشاطا ملحوظا في ارتفاع معدلات العمالة والتوظيف في القطاعات الإنتاجية المختلفة كقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة والتعليم والصحة والبيئة وما إلى ذلك.

فأكثر علماء الاجتماع يعتبرون البطالة والفقر سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله وطرقه ومؤشران على نهج السياسة التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية، وفي ظل وضع كهذا وتفاقم أعداد البطالة وزيادة الضغوط النفسية على المواطن الكادح البسيط فإننا لا نتوقع أي مظهرا من مظاهر النزاهة والشفافية بل على العكس فإننا نجد أن شبح البطالة قد ألقى بظلاله الكئيب على قطاعات واسعة من المجتمع بحيث تنجم عن تلك البطالة والاستقرار الأمني المظاهر التالية: (كاشف، ٢٠٠٧، ٩٨).

١. انتشار واتساع دائرة الفساد المالي والإداري.
٢. تفشي المحسوبية والتملق للمسئولين وأصحاب القرارات.
٣. تفكك أواصر اجتماعية كانت فيما مضى من أهم وابرز صفات ومكونات المجتمع بحكم الفتن والعوز والفاقة.
٤. انخفاض مستوى التعليم كما ونوعا.
٥. تزايد ظاهرة عمالة الأطفال وهجرة المقاعد الدراسية مبكرا كنتيجة طبيعية لتدني الحياة المعيشية وانتشار الفقر.
٦. تدني مستوى الخدمات والوعي الصحي نتيجة إلى انعدام الأمن والاستقرار السياسي).

فالبطالة تعتبر بيئة خصبة ومواتية لنمو العنف والجريمة والتطرف ، خاصة وأن الشباب المتعطل يمثل طاقة متوهجة ومتأججة ، فإذا لم تمتص هذه الطاقة فى العمل المفيد فإنها قد تنفس عن صاحبها فى الجريمة بأشكالها المختلفة، وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن أغلب جرائم السرقة كانت بين العاطلين ، وأن القصد الجنائى منها كان فى الغالب هو الحصول على المال، يليها جنايات الاغتصاب ثم الاتجار فى المخدرات أو ترويجها وتعاطيها، ومن الملاحظ ازدياد نسبة هذه الجرائم فى السنوات الأخيرة وخصوصا بعد حرب تحرير الكويت وتوقف سفر العمالة المصرية للعمل بدولة العراق – التى كانت تستوعب أعداداً كبيرة من الشباب المصرى – وتقلص الأعداد المتجهة لبقية دول الخليج العربى وليبيا ، ليس هذا وفقط وإنما ظهرت صور أخرى من صور العنف والجريمة لم تكن مألوفة من قبل مثل ؛ الاعتداء على السائحين الأجانب ، وحالات العنف الموجهة نحو رجال الشرطة وبعض الوزراء وغير ذلك مما يطلق عليه قضايا الإرهاب والتطرف .

بعد التنظير لبطالة الجامعيين وعرض الآثار السلبية الناجمة عنها، يصبح من المهم الوقوف على سبل العلاج .

المحور الخامس: سُبل علاج بطالة الجامعيين

تشير الشواهد والأدلة والظروف التي يعيشها المجتمع المصري والمتغيرات المحلية والعالمية إلى ضرورة التوسع في التعليم العالي، وعليه فإن التخطيط للتعليم العالى لم يعد مطلبا علميا واقتصاديا وحضاريا فحسب ، بل غدا مطلبا حياتيا فإما أن نكون أو لا نكون ؛ إما أن يكون التعليم العالى وسيلة للبناء والتنمية وإما أن يتحول إلى أداة للاستنزاف والهدم والتخريب من خلال بطالة بعض خريجيه ، وحتى إذا كانت بعض الدول المتقدمة نجحت فى أن تفصل بين التعليم والوظيفة(العمل) فإن ذلك يصعب تطبيقه فى مصر بين يوم وليلة ، وإنما سيحتاج لفترة من الزمن حتى يستوعبه أفراد المجتمع ويتعودوا عليه ، هذه الفترات فى حياة المجتمعات هى ما يطلق عليها بفترات التحول أو المراحل الانتقالية فى حياة الشعوب والأفراد ، والتى تحتاج إلى جهد مضاعف حتى يتخطاها المجتمع دون حدوث هزات مفاجئة ، ومن ناحية أخرى فإذا كان الفصل بين التعليم والوظيفة اتجاه عالمى فإنه يلزم لتطبيقه إحداث نوع من التوازن بين عدد المخرجات التعليمية وحجم فرص العمل المتاحة بحيث لا يكون الفارق كبيراً ، وبعيدا عن الدخول فى تفاصيل وإجراءات التخطيط للتعليم العالى ، وفى ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى يمر بها المجتمع يتقدم البحث بعدد من التوصيات التى قد تساهم فى حل بعض التناقضات والقضايا التى تناولها البحث :

أولا : فى مواجهة الطلب الاجتماعى المتزايد على التعليم العالى ، يلزم استحداث صيغ جديدة للجامعات ومؤسسات التعليم العالى تناسب الأعداد الكبيرة وتساهم فى حل مشكلتى الطاقة الاستيعابية المحدودة للجامعات التقليدية وبطالة الخرجين معاً ، ويمكن أن يتم ذلك من خلال :

أ- إنشاء كليات ومعاهد غير نمطية فى المناطق الصحراوية والعمرانية الجديدة ، وتشجيع نقل الكليات والمعاهد القديمة وأية توسعات جديدة إليها قدر الإمكان على أن يراعى فى إنشاء هذه الكليات والمعاهد أن تُلبى الاحتياجات المجتمعية لتلك المناطق والتخصصات الملائمة لها على أن يتوازى مع ذلك إنشاء المصانع وإقامة المزارع وغيرها من المشروعات التنموية فى تلك المناطق بما فى ذلك مرافق البنية الأساسية من مياه وكهرباء وطرق ، وبحيث تعطى أولوية العمل والتوظيف فى تلك المشروعات لأبناء

هذه الكليات والمعاهد الجديدة ، مع تشجيعهم على الإقامة الدائمة – أو التوطن – فى تلك المناطق الجديدة حتى تصبح هذه المجتمعات مناطق جذب تعمل على تخفيف الكثافة السكانية فى المناطق المزدوجة وتخفيف العبء على الجامعات التقليدية.

ب – الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تصميم نماذج لجامعات عصرية نتحرر فيها من قيود وشروط التعليم الجامعى التقليدى مثل شروط الزمان والمكان والطرق التقليدية للتعليم ، وتساهم أيضا فى حل بعض المشكلات المجتمعية مثل صعوبة الانتقال إلى مقر الكلية أو المعهد فى ظل ظروف ازدحام الطرق والمواصلات وتفاقم مشكلة الاسكان ، خصوصا بعد ظهور ما يسمى بالمنزل الالكترونى Electronic House والذى يُمكِّن صاحبه من مزاولة عمله وإنجاز الكثير من المهام – ومنها العمليات التعليمية – وهو جالس فى بيته عن طريق شبكات الاتصال الالكترونية ، ومن المتوقع أن هذه الطموحات لم تعد صعبة التحقيق " فى عصر الكمبيوتر والانترنت والفضاء المعلوماتى Cyper Space والطريق السريع للمعلومات Information Superhigh Way وبعد أن بدأ العالم مرحلة جديدة من الجامعات التخيلية Reality Virtual والتى لا يوجد لها مبنى أو حرم ولكنها تضم أكبر الأساتذة فى مجالات التخصص وبالإضافة إلى أن هذا الاجراء سيساهم فى حل مشكلة الطاقة الاستيعابية المحدودة للجامعات فإنه يعتبر نوع من مواكبة التكنولوجيا الحديثة.

ج – التفكير فى زيادة قيمة الرسوم التى يدفعها الطالب الجامعى – بنسبة معقولة – على أن توجه حصيلتها لإنشاء كليات ومعاهد جديدة فى المناطق النائية والمحرومة أو لتطوير الخدمة التعليمية ذاتها، وهذا الطرح لا يتعارض مع مبدأ مجانية التعليم خصوصا وأن ما يدفعه الطالب الجامعى من مصروفات يُعتبر مبلغ زهيد ، ولايُعقل أن تكون الرسوم الدراسية التى يدفعها الطالب فى المرحلة قبل الجامعية أعلى منها فى المرحلة الجامعية ، ليس هذا وفقط ولكن هناك مساعدات مادية متنوعة تقدم لطالب الجامعة مثل المنح الطلابية والمساعدات العينية والخدمات المدعومة كالكتاب الجامعى، هذا الدعم الذى يصل أحيانا لمن لا يستحقه ؛ فجميع الطلاب (أغنياء

وفقراء) يتساوون فى الحصول على هذا الدعم ، على حين أن من بينهم من ليس بحاجة لهذا الدعم ، بل إن بعضهم يأخذ دروسا خصوصية تصل قيمتها إلى ما يقرب من ألف جنيه فى المقرر الواحد ، فهل تتساوى هذه النوعية من الطلاب مع غيرها من محدودى الدخل فى الاستفادة بهذا الدعم ؟! خصوصاً وأننا نعانى من قصور فى ميزانية التعليم ومن عجز فى الميزانية العامة للدولة ، ومن ناحية أخرى فإن تفتيت هذه المبالغ المخصصة لدعم الكتاب الجامعى بحيث تصل إلى الطالب فى النهاية على شكل خدمة قيمتها بضعة جنيهات يُفقدها قيمتها كمبالغ كبيرة يمكن أن يستفاد بها فى إنجاز مشروعات أكبر لصالح العملية التعليمية والطلاب سواء أثناء الدراسة أو بعد التخرج.

ثانيا: فى مجال تحقيق التواؤم والتناغم بين التعليم العالى وسوق العمل ، والحد من بطالة الخريجين يوصى البحث بالأتى :

أ – تعميق التوعية بالمتغيرات الاقتصادية – كالعولمة والتحرر الاقتصادى والخصخصة واتفاقية الجات – وانعكاسها على مفهوم العمل وخصوصا العمل الحكومى وارتباط ذلك بالتعليم ، على أن تتكاتف فى ذلك جهود وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية ، ولذا أصبح من الضرورى تطبيق نظام التوجيه المهنى فى المراحل قبل الجامعية وخصوصا المرحلة الثانوية بهدف نشر الوعى المهنى ومساعدة الطالب على تحديد هدفه المهنى والعمل الذى يناسبه فى وقت مبكر حتى لايُصدم بالواقع المؤلم بعد التخرج.

ب – تعديل النظرة إلى القطاع الخاص ، والتأكيد على الضمانات التى تكفل للعاملين فيه الأمان النفسى والوظيفى ، بما يساعد على تكوين اتجاهات إيجابية نحو العمل فيه ، على أن يتزامن مع ذلك تشجيع القطاع الخاص على خلق فرص عمل جديدة وخصوصا لشباب الخريجين فى مقابل بعض المزايا والتسهيلات كالإعفاءات الضريبية ، بحيث تقل قيمة الضريبة على المشروع كلما زاد عدد العاملين فيه .

ج – نشر ثقافة العمل الحر والمنتج ، وتشجيع المشروعات الصغيرة باعتبارها من أنسب البدائل لامتصاص قدر كبير من المتعطلين عن العمل فى الظروف الحالية ، بعد تشبع الجهاز الحكومى بالموظفين وعجزه عن استيعاب عمالة جديدة إلا فى أضيق الحدود ، وهذا ما

أكده احد رؤساء مجلس وزراء مصر حينما ذكر أن عدد موظفى الدولة (٥,٥) مليون موظف ، وعدد السكان حوالى (٦٥) مليون نسمة ، أى بنسبة ١ : ١٢ تقريبا وهذا من أعلى المعدلات على مستوى العالم(، هذا بالإضافة لسهولة انتشار المشروعات الصغيرة فى البيئات المختلفة وتوافر الخامات المحلية اللازمة لها ، كما أنها لاتحتاج إلى مهارات عالية ، ولا إلى رأس مال كبير ، ولا إلى تكنولوجيا معقدة ، ولا تحتاج لوقت طويل مابين التفكير فى المشروع وبدء تشغيله مثل المشروعات العملاقة التى تحتاج على الأقل إلى ثلاث أو أربع سنوات لإتمام البنية الأساسية لها، ومن هنا كانت ضرورة تذليل العقبات التى تعترض هذه المشروعات وأهمها التعقيدات الإدارية التى يبالغ جهاز الخدمة المدنية فى تطبيقها عند إقامة هذه المشروعات ، وحمايتها من منافسة المنتج الأجنبى الذى تم تصنيعه فى ظروف مختلفة من حيث التكنولوجيا المستخدمة ورخص الأيدى العاملة والخامات والمواد الأولية.

د – الارتقاء بمستوى الخريجين وتنمية مهاراتهم بالشكل الذى يزيد من ثقة رجال الأعمال فى قدراتهم ، ويزيد من الطلب عليهم فى سوق العمل ، ويمكن أن يتحقق ذلك بتطبيق مفاهيم الجودة الشاملة فى إدارة مؤسسات التعليم العالى والتى تؤكد على "جودة الطالب ، والبرامج التعليمية ، وعضو هيئة التدريس ، وطرق التدريس ، والكتاب الجامعى ، والقاعات التعليمية والمعامل وتجهيزاتها ، والإدارة ، واللوائح والتشريعات ، والتمويل ، وتقييم الآداء"كما أنه يمكن توجيه المبالغ المخصصة لدعم الكتاب والمنح الطلابية – التى تصل لغير مستحقيها أحيانا كما سبق توضيحه– لصالح تجويد العملية التعليمية .

هـ – إنشاء مكاتب خاصة فى كل كلية تتبع وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة – مثلا – تكون مهمتها ربط التعليم العالى بسوق العمل والتنسيق بين الكليات ورجال الأعمال وأصحاب المشروعات الإنتاجية والخدمية بهدف تبادل الخبرات ، وتفعيل عمليات تدريب الطلاب والخريجين فى مواقع العمل والانتاج ، وتسهيل مهمتهم فى الحصول على فرصة عمل مناسبة.

ثالثا– سياسات و برامج اقتصادية مقترحة لمواجهة مشكلة البطالة

١– سياسات تنشيط الطلب

تهدف هذه السياسات إلى زيادة فرص العمل في الاقتصاد من خلال جملة من الأساليب تتمثل في :

- سياسات تحسين مناخ الاستثمار و هذا بجعله قادرا على جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية بما يساهم في خلق فرص عمل ٠
- برامج التشغيل من خلال تنمية المشروعات الصغيرة، حيث أثبتت العديد من الدراسات أن المشروعات الصغيرة قادرة على النمو و توليد فرص عمل بمعدلات اكبر من المشروعات الكبيرة

٢– سياسات تحسين كفاءة العرض

يكون تحسين كفاءة العرض من خلال سياستين هما:

- سياسات التدريب باعتبارها إحدى الآليات الأساسية التي تستخدم لتحسين كفاءة العرض في سوق العمل و إمداد الداخلين إلى سوق العمل بالمهارات المطلوبة ، و يتوقف نجاح السياسة التدريبية على جملة من العناصر أهمها التتبع المستمر لاحتياجات سوق العمل من المهارات و الاستفادة من مردود العملية التدريبية لإفادة المتدربين من فرص العمل المتوفرة ٠
- سياسات التعليم حيث إن العملية التعليمية تعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى تحسين مهارات و قدرات قوة العمل، و يعد تحسين هذه السياسات و تطويرها عاملا رئيسيا في إعداد قوة عمل كفء ٠

٣– سياسات تحسين خدمات التشغيل و تطوير نظم معلومات سوق العمل

تمثل خدمات التشغيل الكفء و الفعال إحدى الآليات الأساسية في سوق العمل لإحداث التوازن بين جانبي الطلب و العرض، و تهدف تلك الآلية إلى التوفيق بين الوظائف الشاغرة و الباحثين عنها ، و تقوم بعدة أنشطة كالمقابلات الشخصية الأولية في مكاتب التوظيف و إنشاء نوادي عمل ، حيث قامت العديد من الدول العربية بتطوير مكاتب التشغيل ، بحيث تستند إلى فكرة " تبني المتعطل " من خلال تسجيله و التعرف على مهاراته التي يمتلكها ، ثم يتم منحه إعانة البطالة و تحديد الدورات التدريبية التي يحتاج إليها، و بعد ذلك يجري العمل على الحاقه بالوظائف التي توفرها المؤسسات الإنتاجية و الخدمية.

٤- البرامج الشاملة لدعم المتعطلين

هذه البرامج تعمل على تقديم دعم شامل للمتعطلين بدءاً بتسجيلهم و توصيف مهاراتهم و توفير التدريب اللازم لهم، ثم مساعدتهم في الحصول على فرصة عمل، و ذلك من خلال عقود ملزمة تبرم بين المتعطل و البرنامج، يحصل بمقتضاه المتعطل على دعم مالي خلال فترة تطبيق البرامج، و يحرم من هذا الدعم إذا أخل بأي التزام منصوص عليه في العقد.

المراجع:

١. البكر،محمد عبدا لله، (٢٠٠٦): اثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة وأثارها في المملكة العربية السعودية)،**مجلة المال والاقتصاد**، العدد ٣٣.

٢. الجزار، جابر محمد عبد الجواد(٢٠٠٨)، قياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة في مصر، مجلة مصر المعاصرة، **الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع السياسي**، العدد ٤٨٩، السنة المائة .

٣. جمال الدين ، نادية(١٩٨٢) "التعليم الجامعى المصرى ، حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل "، **الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس** ، م (٨) القاهرة ، دار الثقافة .

٤. حاتم، سامي سعد(٢٠٠٢): النظرية **الاقتصادية**، الدار المصرية اللبنانية، بيروت

٥. حلمي،جلال(٢٠٠٨).**الأبعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري تداعياتها وأساليب مواجهتها**" رؤية مستقبلية" ،جامعة عين شمس، مصر.

٦. خلف، فليح حسن، (٢٠٠٧). **الاقتصاد الكلي**،عمان، الأردن، جدارة للكتاب العالمي للنشر والتوزيع.

٧. الرماني، زيد(٢٠٠١) **كيف عالج الإسلام البطالة** ، مطابع دار الجمهورية، القاهرة.

٨. زكى، رمزى سعيد، (٢٠٠٨): **الاقتصاد السياسي للبطالة**، المعرفة للنشر، القاهرة، ط٥.

٩. زكى، رمزى (١٩٩٨) **وداعا للطبقة الوسطى ، مكتبة الأسرة ، الأعمال العلمية** ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٠.صالح، سامية أحمد، (١٩٩٢): **البطالة بين الشباب حديثي التخرج: العوامل –الآثار –العلاج**، القاهرة،ص٢٣.

١١.عبد الحليم، أحمد المهدى(١٩٩٩) **إعادة بناء التعليم ، لماذا وكيف ؟!** ، القاهرة ، دار الشروق.

١٢.عبد ربه، علي،(١٩٨٨): التعليم الجامعي وهيكل سوق العمل والتنمية: مع إستراتيجية مقترحة للحد من البطالة في مصر، **مجلة دراسات تربوية**، القاهرة، العدد١٥، نوفمبر.

١٣.**عزت، الخليل، (٢٠١٠): الفقر والبطالة وراء نمو أعمال اليمين المتطرف الألماني**(مقال)،مؤسسة دويتشة فيلة الألماني،ألمانيا الاتحادية،١٠/١٧.

١٤.**عطية، محمد،(١٩٨٥): القاموس الاقتصادي**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

١٥.عقون،سليم(٢٠١٠).قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية–حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف، الجزائر.

١٦.عمار، حامد (١٩٩٣) " فى التوظيف المستقبلى للنظام التربوى " **مجلة التربية والتنمية** ، السنة الثانية ،ع (٢) يناير.

١٧.غنيمة،محمد متولى(١٩٩٦)التربية والعمل وحتمية تطوير سوق العمالة العربية ، **سلسلة دراسات القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي – (٣)**، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية

١٨. فرج،سعادعطا(٢٠٠٨).البطالة في المجتمع المصري بين التحديات الاقتصادية والتداعيات الاجتماعية والأمنية، **مجلة بحوث الشرق الأوسط**،العدد٢٢،مارس.

١٩.**كاشف،آمال، (٢٠٠٧): مبدأ الشفافية ضرورة في محاربة الفساد الإداري (دراسة)**،مؤسسة الجيران الجمعية العراقية الكويتية.

٢٠.اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، منظمة العمل الدولية (١٩٩٣)، **التعطل في دول الأسكو: التعطل مفاهيمه وطرق قياسه.**

٢١.مجاهد، محمد ابراهيم عطوة (٢٠٠١) التعليم العالي بين حتمية التوسع فيه ووجوب التخطيط له لمواجهة البطالة بين خريجيه مع التركيز على أزمة كليات التربية ، **المؤتمر العلمي السنوي لكلية التربية – جامعة المنصورة، التعليم وعالم العمل في الوطن العربي**،٣–٤ أبريل .

٢٢. المجلس الأعلى للجامعات(٢٠١٣) مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى ، إدارة الإحصاء ، **بيان بتطور طلاب المرحلة الجامعية الأولى، الأعوام٢٠٠٣/٢٠٠٤ حتى ٢٠١٢/٢٠١٣.**

٢٣.محمود، صالح،(١٩٩٨): التعريف بمشكلة البطالة، **ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة**، وزارة التنمية الإدارية.

٢٤.المطوع،خليل احمد، (٢٠٠٦): المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي،**مؤتمر منتدى الدوحة السادس للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة**،المنعقد في الدوحة من١١ – ١٣ ابريل ، الدوحة – قطر.

٢٥.**نافع،شريف،**(٢٠٠٧) :**البطالة مشكلة مزمنة تبحث عن حل** (مقال)، شبكة الأخبار العربية.

٢٦.نجا، علي(٢٠٠٥).**مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها**،الدار الجامعية.

٢٧.الوزني، خالد، والرفاعي، أحمد (٢٠٠٦).**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، عمان،الأردن، داروائل للنشر.

٢٨.الوزني،خالد،والرفاعي،أحمد(٢٠٠٦). **ادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق** ، عمان،الأردن، داروائل للنشر.

29. Fulton , D.and Williams , G(1980) Higher Education and Manpower Planning Education policy Bulletin ، Vol . 8 , No ، ١ . spring .

30. Gerald ، M.(1984**) (Leading Issues in Economic Development** ،N.Y., Oxford University Press,

31. Sanyal , Bikas c؛ . (1987**) Higher Education and Employment , An International Comparative Analysis**) An IIEP Research project) Paris , Unesco.

32. World Bank Report (1988) **Education in the Sub-Saharan Africa : Policies for Adjustment** ، Revitalization and Expansion Washington , D.C .